الإفصـاح عن تفعيل نـظـام الإبـلاغ عن الجـرائم المـالـية
من منظور محاسـبي ومـهني

إعداد

د / تامر أحمد محمد مرسي

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية الأعمال – جامعة الإسكندرية

أ.د/ عبد الـوهــاب نـصـر علي

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية الأعمال – جامعة الإسكندرية

أ.د/ شـحـاتـه السـيد شـحـاتـه

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية الأعمال – جامعة الإسكندرية

وعميد المعهد العالي للعلوم التجارية

بأبي قير الإسكندرية

٢٠٢٥م – ١٤٤٦هـ

قسم المحاسبة والمراجعة ... كلية التجارة ... جامعة مدينة السادات

مقدمة الورقة:

تستهدف هذه الورقة عرض وجهة نظر أكاديمية ومهنية بشأن أهمية نظـام الإبـلاغ عن الجرائم المـالية في الوحدات الاقتصادية، كما تستهدف هذه الورقة اقتراح مُمارسات قياسية من شأنها أن تُساهم في تفـعـيل نـظـام الإبـلاغ عن الجـرائم المـالية. وأخيراً تتطرق هذه الورقة لكيفية الإفصاح عن تفـعـيل نـظـام الإبـلاغ عن الجرائم المالية، والآثار المتوقعة من هذا الإفصاح من منظور أصحاب المصالح.

ولتحقيق المرجو من هذه الورقة تم تقسيمها إلى أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: نـظـام الإبـلاغ عـن الجـرائم المـالـية.

المحور الثاني: المُمارسات القياسية لتفـعـيل نـظـام الإبـلاغ عن الجـرائم المـالـية بالشركات.

المحور الثالث: الإفصاح عن تفـعـيل نـظام الإبلاغ عن الجرائم المالية من منظور أصحاب المصالح والمراجع الداخلي.

المحور الرابع: الخلاصة ومجالات البحث المقترحة.

المحور الأول: نـظـام الإبـلاغ عن الجـرائم المـالـية:

لقد انتشـرت الجـرائم المالية Financial Crime بصـورةٍ عامـة، وبشـكلٍ مُقلـق علـى مـدار الثلاثين عاماً الماضية في كثيرٍ من دول العالم، الأمر الذي يُهدد بدرجـة كبيـرة استقرار وتنمية اقتصاديات هذه الدول (ICA, 2021). وتوضـح دراسـة Bana (2020) أن مكتب التحقيقات الفيـــدرالي (FBI)[١] يُعـــرِّف الجـــرائم الماليـــة لـــذوي الياقـــات البيضـــاء بأنهـــا: "تلك التصرفات غير القانونية والتي تتميز بالخداع أو إخفاء الحقائق أو خيانة الأمانة، وأن هذه التصرفات لا تعتمد على استخدام العنف أو التهديد باستخدام القوة الجسدية".كما تُعرِّف جمعية الالتـزام الـدولي ICA (2021)[٢] الجـرائم الماليـة بأنهـا: "جـرائم تُرتكـب علـى وجـه التحديـد ضـد الممتلكـات بهـدف تحقيـق منفعـة شخصـية لمرتكـب الجريمـة نفسـه". وتُشـير دراسـة Wiwoho et al. (2022) إلى أن صندوق النقد الدولي IMF[٣] يُعرّف الجرائم المالية بأنها: "جرائم تؤدي بصورةٍ عامة إلى خسائر مالية". وبالتالي قد يهدف مرتكبوها إلـى تحقيق منفعة شخصية، مثل: جرائم سرقة ماكينات الصراف الآلي للبنوك، ومسابقات اليانصيب المزيفة. أو قد يهدف مُرتكبو الجرائم المالية إلـى إخفاء أو حماية الأصول المُتحصل عليها من عائدات الأعمال الإجرامية، مثل: غسل الأموال، وتمويل الإرهاب.

وتُشير دراسة Wiwoho et al. (2022) أيضاً إلى أنه مع ازدياد استخدام المدفوعات الرقمية Digital Payments زادت الجـرائم الماليـة بصـورةٍ كبيـرة لأن مُرتكبـي الفسـاد يسـتخدمون المدفوعات الرقمية لإخفاء عائدات جرائمهم وهو ما يُهدد الاستقرار الاقتصادي للدول. كما

---

[١] **مكتب التحقيقات الفيدرالي** Federal Bureau of Investigation (FBI) هو وكالة حكومية تابعة لوزارة العدل الأمريكية تأسس عام ١٩٠٨م ومقره حالياً في واشنطن.

[٢] **جمعية الالتزام الدولي** The International Compliance Association **(ICA)** هي هيئة مهنية رائدة عالمياً تهتم بمكافحة الجرائم المالية، موقعها الإلكتروني هو: https://www.int-comp.org/ ولديها ٥ مقرات في كلٍ من: المملكة المتحدة، ودبي، وسنغافورة، وماليزيا، وهونج كونج. وتمنح هذه الجمعية شهادة مهنية تُسمي **شهادة منع الجرائم المالية** (FCP) Financial Crime Prevention وتهـدف إلـى إعـداد كـوادر مـن المُتخصصـين في مكافحة الجرائم المالية.

[٣] **صندوق النقد الدولي** International Monetary Fund (IMF) هو مؤسسة مالية دولية مقرّها واشنطن تأسست عام ١٩٠٨م، ويتألف عدد أعضائه حالياً من ١٩٠ دولة، ويهدف هذا الصندوق إلى العمل على رعاية التعاون النقدي الدولي، والحفاظ على الاستقرار المالي، وتسهيل التجارة الدولية، والحثّ على رفع معدلات التوظيف في مختلف أنحاء العالم.

سلطت دراسة Trozze et al., (2022) الضوء على الجرائم المالية التي تتم من خلال العملات المُشفرة[٤] Cryptocurrencies، وذلك من خلال دراسة تحليلية لعدد ٣٧ حالة في الولايات المتحدة تم تصنيف هذه الحالات كجرائم مالية تستخدم العملات المُشفرة. وأوضحت هذه الدراسة أن الغش الإلكتروني هو جريمة واسعة النطاق تشمل كل حالات الغش التي تتم عن طريق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبالتالي فإن استخدام العملات المُشفرة يُناسب بشكلٍ أكبر الجرائم المالية ذات الطابع التكنولوجي، حيث تتسم العملات المُشفرة بأنها مجهولة المصدر، وبالتالي قد يصعب ربطها بأفراد أو شركات معينة. وتؤكد دراسة Dote-Pardo & Severino-González (2025) على انتشار الجرائم المالية وأنه من الصعب التحديد الدقيق لحجم الجرائم المالية دولياً، إذ أن العديد من هذه الجرائم لا يُبلّغ عنها بما يكفي نظراً لطبيعتها السرية، كما ساهمت العولمة وترابط الأسواق المالية على انتشار وتفاقم الأنشطة الإجرامية بما في ذلك تلك الجرائم المالية.

ونخلص من التعريفات السابقة إلى أنه يُمكن تعريف الجرائم المالية بأنها: "تصرفات غير قانونية تتسم بالخداع وليس باستخدام القوة تتنوع أشكالها وتهدف إلى تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة".

وبغرض مكافحة الجرائم المالية، فقد زادت أهمية الإبلاغ Whistleblowing عن هذه الجرائم داخل التنظيمات. وتُشير دراسة Ahmed & Ali (2019) إلى أهمية أن تقوم الشركات بالتشجيع على الإبلاغ عن المخالفات بهدف مكافحة الجرائم المالية، حيث تُشبّه هذه الدراسة استخدام نظام الإبلاغ عن المخالفات برفع العلم الأحمر من قبل أي طرف من أصحاب المصالح، وبغرض التنبيه على وجود جريمة مالية مُشتبه فيها. وتؤكد دراسة Henriksson (2019) أيضاً على أهمية الدور الذي يقوم به الإبلاغ عن المخالفات في كشف الجرائم المالية مُوضحةً أنه إذا فشلت الشركة في الحصول على نظام آمن للإبلاغ عن المخالفات، فإنها تكون قد فشلت في الحد من مخاطر الجرائم المالية مما يؤدي إلى انخفاض مصداقية تقاريرها المالية. وهو الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي European Union في إبريل ٢٠١٩م بالتوجه نحو إصدار قوانين بغرض تحفيز وحماية المُبلِّغين عن المخالفات بما يضمن مكافحة الجرائم المالية.

وبشأن تعريف نظام الإبلاغ عن المخالفات بصورةٍ عامة، تُشير دراسة Gao (2017) إلى أن التعريف الأكثر قبولاً والأكثر استخداماً للإبلاغ عن المخالفات في البحوث المحاسبية هو التعريف الذي قدمه Near & Miceli (1985) والذي تبنته العديد من الدراسات السابقة، حيث يتم تعريف الإبلاغ عن المخالفات بأنه: "الإفصاح من قبل مُنتسبي الشركة – الحاليين أو السابقين – عن المُمارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية أو غير المشروعة، والخاضعة لسيطرة أصحاب أعمالهم، إلى الأشخاص أو الجهات التي قد تكون قادرة على اتخاذ إجراءٍ ما".

ويُلاحظ أنه في ضوء (ACCA, 2019 ; Standards Australia, 2003 [٥]) وجود توجه نحو توسيع نطاق المُشاركة في عملية الإبلاغ عن المخالفات ليشمل – بالإضافة إلى جميع

[٤] تُعرّف دراسة Rahmatian (2019) **العملات المُشفرة** Cryptocurrencies بأنها عملات رقمية خاصة لا تُصدر من بنك مركزي أو شركة تجارية أو جهة إصدار مُعتمدة للأموال الإلكترونية، ومن أشهر أمثلتها: عملة البيتكوين Bitcoin.

[٥] **المعايير الأسترالية** Standards Australia صادرة عام ٢٠٠٣م بعنوان: برامج حماية المُبلِّغين عن المخالفات للمنشآت، وهذه المعايير صادرة عن لجنة MB-004 Committee، وهذه اللجنة تتكون من مُمثلي كل الهيئات

الموظفين – العملاء، والموردين، وباقي أصحاب المصالح. لذلك نرى أنه يُمكن تعريف الإبلاغ عن المخالفات على أنه: "الإفصاح من قبل أصحاب المصالح – سواء الداخليين أو الخارجيين – عن المخالفات المالية أو الإدارية أو القانونية أو الأخلاقية أو غيرها من المخالفات والتي قد تضر بهم، وأن هذا الإفصاح قد يتم داخلياً أو قد يتم خارجياً للسلطات المختصة".

وتؤكد دراسة Atmadja et al. (2019) على أنه بالرغم من إمكانية الإبلاغ عن المخالفات داخل الشركة أو خارجها، إلا أن هناك العديد من الفوائد التي يتم الحصول عليها عندما يتم الإبلاغ عن المخالفات داخليًا. حيث أنه من المُمكن حل المشاكل داخلياً قبل الإفصاح عن ذلك وفضح الشركة خارجياً، كما أن الإبلاغ عن المخالفات داخلياً، والإفصاح عن ذلك سيخلق جواً أخلاقياً من شأنه أن يُشجع الموظفين على الإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي. وقد استهدفت دراسة Almakhfor & Norton (2021) إجراء دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية من خلال توزيع قائمة استقصاء شارك فيها عدد ١٨٠ من المُمارسين لكلٍ من المراجعة الداخلية، والخارجية للبنوك السعودية. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أنه يُمكن مكافحة الجرائم المالية من خلال التشجيع على الإبلاغ عن الحالات المُشتبه فيها كجرائم مالية سواء الإبلاغ داخلياً إلى مجلس الإدارة، أو الإبلاغ خارجياً إلى البنك المركزي السعودي[٦].

وتؤكد دراسة Vandekerckhove et al. (2025) على أهمية الإبلاغ الداخلي عن المخالفات مُقارنةً بالإبلاغ الخارجي عن المخالفات سواء للجهات التنظيمية أو وسائل الإعلام. وهو الأمر الذي يتطلب السعي نحو نظام إبلاغ داخلي عن المخالفات جدير بالثقة من قِبل أصحاب المصالح المختلفين. وقد اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات شخصية لعدد ٣٠ من مُشغِّلي قنوات الإبلاغ عن المخالفات الداخلية. وتوضح نتائج هذه الدراسة أن هناك غموض جوهري في العديد من قنوات الإبلاغ عن المخالفات، الأمر الذي يؤثر بالتبعية على درجة ثقة أصحاب المصالح في هذه القنوات، وهو ما يتطلب تحديد إجراءات قياسية مُحددة من قبل الجهات المعنية لضمان توافر الثقة في قنوات الإبلاغ عن المخالفات.

كما توضح نتائج دراسة Adade et al. (2025) أن معظم الشركات لا تُكافح الجرائم المالية بشكلٍ كافي، باستثناء الشركات التي تتوافر لديها سياسة للإبلاغ عن المخالفات. كما تظهر نتائج هذه الدراسة وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين أنشطة مكافحة الجرائم المالية – والتي من بينها الإبلاغ عن المخالفات – وبين قدرة الشركات على الحصول على تمويل طويل الأجل، مما يُشير إلى أن زيادة الشفافية وانخفاض المخاطر المالية يُمكّنان الشركات من الحصول على التمويل اللازم بأقل تكلفة.

وبُناءً على ما سبق؛ نتفق مع البعض (Atmadja et al., 2019 ; Lee, 2014 ; ACFE, 2010 ; Vandekerckhove et al., 2025) بشأن وجود أولوية للإبلاغ الداخلي عن المخالفات – والتي من بينها الجرائم المالية – قبل أن يتم الإبلاغ خارجياً. كما نتفق مع البعض (Groenewald, L., 2020 ; Vandekerckhove & Lewis, 2011) على أهمية وجود

المهنية العاملة في أستراليا، والتي يبلغ عددها ١٩ هيئة مهنية؛ من بينها: معهد المراجعين الداخليين الأسترالي Institute of Internal Auditors – Australia.

[٦] من الجدير بالذكر أنه تم إحلال اسم "**البنك المركزي السعودي**" محل اسم "**مؤسسة النقد العربي السعودي**" وفقاً للمرسوم الملكي رقم ٣٦ الصادر في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٤٤٢/٤/١١هـ الموافق ٢٠٢٠/١١/٢٤م، مع احتفاظ البنك المركزي السعودي باختصار (SAMA) وهو اختصار Saudi Arabian Monetary Authority.

إدارة تُسمى إدارة الإبلاغ عن المخالفات يكون لها دورٌ هام بشأن تفعيل عملية الإبلاغ الداخلي عن المخالفات بصورةٍ عامة، وعن الجرائم المالية بصورةٍ خاصة.

أما بشأن موقع إدارة الإبلاغ عن المخالفات على الخريطة التنظيمية للشركة؛ ترى بعض الدراسات ومنها دراسة Vandekerckhove & Lewis (2011) أن إدارة الإبلاغ عن المخالفات ما هي إلا إدارة مخاطر، فالإبلاغ عن المخالفات يُعتبر طريقة لإدارة المخاطر من منظور أنه نظام إنذار مُبكر يُمكن أن يساعد في تنبيه أصحاب الأعمال إلى مخاطر مثل: مخاطر الغش، أو التعرض لرشاوى، أو الإضرار بالبيئة، أو أي مخاطر أخرى. وفيما يتعلق بمُتلقي الشكاوى والبلاغات، تُشير دراسة Near & Miceli (2016) إلى أن مُتلقي الشكاوى والبلاغات قد يكون مديراً من المديرين أو موظفاً من موظفي الموارد البشرية أو مُراجعاً يعمل بصفة رسمية بغرض تلقي البلاغات من أي فرد يُريد الإبلاغ عن أي مخالفة موجودة في الشركة.

وتُعرّف دراسة Groenewald, L. (2020) إدارة الإبلاغ عن المخالفات بأنها الإدارة المسئولة عن وضع السياسات، وتحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها بشكلٍ فعال في الشركة. وأن الركائز الأساسية لنجاح فعالية إدارة الإبلاغ عن المخالفات تتكون من أربع ركائز هي: استلام البلاغات، وتقييمها، والتحقيق فيها، واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وبُناءً على ما سبق؛ نرى أن التمثيل الأمثل لإدارة الإبلاغ عن المخالفات يجب أن يكون تمثيلاً مُستقلاً كأي إدارة أخرى على الخريطة التنظيمية، تتبع مجلس الإدارة مُباشرةً، ويشمل نطاق عملها إدارة عملية الإبلاغ عن المخالفات سواء المالية أو الإدارية أو غيرها من المخالفات. وهو ما يعني أن نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية – والذي يُمثل جوهر نطاق هذه الورقة البحثية – هو جزء من نطاق عمل إدارة الإبلاغ عن المخالفات.

المحور الثاني: المُمارسات القياسية لتفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية بالشركات:

وفي ضوء أهم الإصدارات المهنية، والدراسات السابقة ذات الصلة والتي من بينها: (Lee, 2014؛ Da Silva & De Sousa, ؛ACFE, 2016 ؛Bonny et al., 2015 ؛Brown et al., 2014 ؛2017 ؛Namazi & Ebrahimi, 2017 ؛Guthrie & Taylor, 2017 ؛Gao, 2017 2019 ؛IFAC,2019 ؛ACCA, Kalyanasundram et al., ؛Groenewald, 2020 ؛Masclet et al., 2019 ؛2020 ؛Merivale, 2020 ؛Resimić, 2021 ؛ Villoria, M., 2021 ؛ Harrison, 2025 (Kontogeorgis, 2025

نرى ضرورة أن يتوافر بنظام الإبلاغ عن الجرائم المالية مجموعة من المُمارسات القياسية The Best Practices والتي نُعرّفها بأنها: "مجموعة الإجراءات النمطية، والتي يجب أن تتوافر في نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية ليكون نظاماً فعالاً في أي منشأة". ويُمكن حصر تلك المُمارسات القياسية في ثلاثة عشر مُمارسة يُمكن تقسيمها إلى ستة محاور رئيسية، كما يلي:

الشكل (١): ملخص المُمارسات القياسية الواجب توافرها في نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية

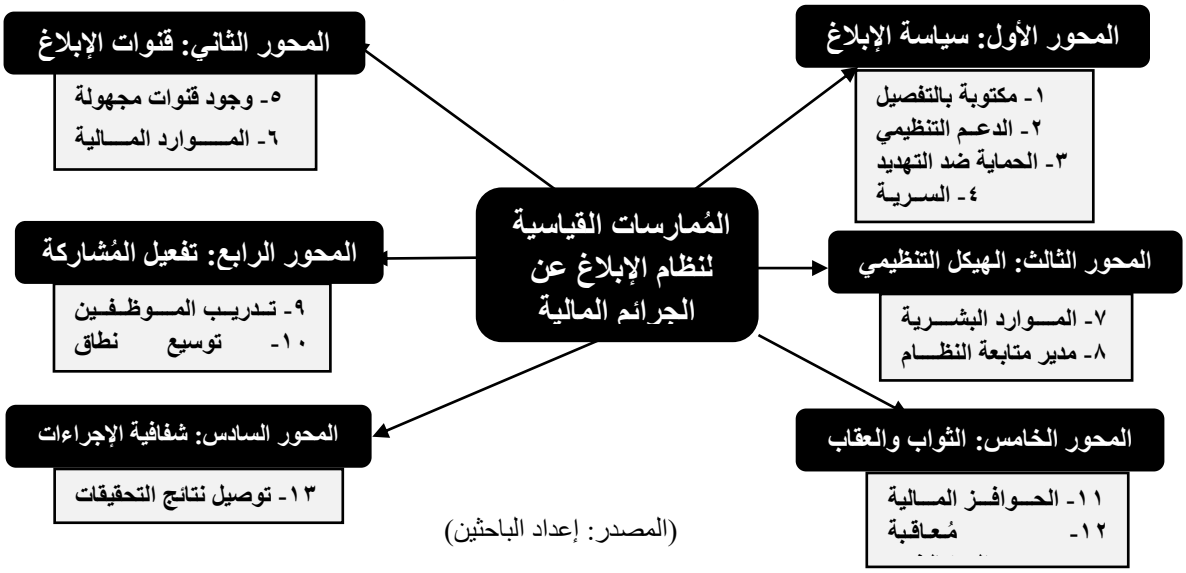

(المصدر: إعداد الباحثين)

جدول (١): المُمارسات القياسية لنظام الإبلاغ عن الجرائم المالية

م	المُمارسات القياسية لنظام الإبلاغ عن الجرائم المالية	المحور
١	وجود **سياسة مكتوبة بشكلٍ تفصيلي** لكيفية الإبلاغ عن الجرائم المالية، مع **نشر** هذه السياسة لجميع العاملين بالشركة.	**سياسة الإبلاغ**
٢	أن **تنص** سياسة الإبلاغ عن الجرائم المالية على أن **الإدارة تدعم تنظيمياً** ثقافة الإبلاغ عن المخالفات المالية.	
٣	أن تنص سياسة الإبلاغ عن الجرائم المالية على **حماية المُبلِّغين من خطر التهديد** بالانتقام.	
٤	أن تنص سياسة الإبلاغ عن الجرائم المالية على **التعامل بسرية مع البلاغات** المُقدمة.	
٥	وجود **قنوات إبلاغ مجهولة**، مثل: وجود خط ساخن، أو بريد إلكتروني، أو الإبلاغ عبر موقع الشركة على الإنترنت.	**قنوات الإبلاغ**
٦	توفير **الموارد المالية** اللازمة لدعم قنوات الإبلاغ عن الجرائم المالية .	
٧	**توظيف موارد بشرية** ممن لديهم تدريب وخبرة للتعامل مع الأنواع المختلفة من البلاغات لدعم قنوات الإبلاغ عن الجرائم المالية.	**الهيكل التنظيمي لإدارة الإبلاغ**

قسم المحاسبة والمراجعة ... كلية التجارة ... جامعة مدينة السادات

٨	**تعيين مدير مسئول عن متابعة** نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية.	
٩	**تدريب كافة الموظفين** على الإجراءات الواجب اتباعها في حالة الإبلاغ الداخلي عن وقوع جرائم مالية.	**تفعيل المُشاركة في الإبلاغ**
١٠	**توسيع نطاق المُشاركة** في الإبلاغ عن مخالفات الجرائم المالية ليشمل – بالإضافة إلى جميع الموظفين – العملاء، والموردين، وباقي أصحاب المصالح.	
١١	تستخدم الإدارة **الحوافز المالية** لتحفيز أصحاب المصالح على الإبلاغ داخلياً عن أي جرائم مالية.	**الثواب والعقاب**
١٢	في حالة اكتشاف جرائم مالية بالشركة يتم **مُعاقبة المُخالفين بالجزاءات** المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للشركة.	
١٣	تهتم الإدارة **بتوصيل نتائج التحقيقات إلى المُبلِّغين** – إن أمكن ذلك – لضمان الشفافية.	**شفافية الإجراءات**

وانطلاقاً من أن إدارة الإبلاغ عن المخالفات يجب أن تقوم بتقديم العديد من التقارير الإدارية بشأن أداء أعمالها إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بالشركة.

نقترح أن يكون من ضمن هذه التقارير تقريراً بشأن فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية. ولإعداد هذا التقرير يجب على إدارة الإبلاغ عن المخالفات أن تتأكد من توافر المُمارسات القياسية في نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية. وفيما يلي نموذجاً مُقترحاً لهذا التقرير:

شـركـة "س" ش.م.م
تقرير إدارة الإبلاغ عن المخالفات
بشأن فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجـلـس إدارة شـركة "س"
إلى السادة/ رئيس وأعضاء لجنة المراجعة بشركة "س"

ملخص النتائج:

يُركز هذا التقرير على بيان مدى فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية بالشركة خلال الفترة من ١/١ وحتى ٢٠٢٤/١٢/٣١م.

وتؤكد إدارة الإبلاغ عن المخالفات على **فعالية ذلك النظام في كل جوانبه الهامة**، وذلك في ضوء المُمارسات القياسية الواجب توافرها في نظام الإبلاغ هذا. **وفيما يلي بيان تفصيلي** بمدى توافر هذه المُمارسات:

سياسة الإبلاغ:

توجد سياسة مكتوبة بشكلٍ تفصيلي لكيفية الإبلاغ عن الجرائم المالية، وقد تم توصيل هذه السياسة لجميع العاملين بالشركة.

وتنص تلك السياسة على أن الإدارة تُدّعم تنظيمياً ثقافة الإبلاغ عن المخالفات، كما تنص على حماية المُبلِّغين من خطر التهديد بالانتقام، وعلى التعامل بسرية مع البلاغات المُقدمة. ويتمثل

الهدف من وضع وتفعيل سياسة الإبلاغ في ضمان الإبلاغ الداخلي عن أي جرائم مالية قد تقع في الشركة.

قنوات الإبلاغ:

توجد ثلاث قنوات إبلاغ مجهولة، حيث يُتاح للمُبلِّغين الإبلاغ من خلال الاتصال بالخط الساخن رقم: ١٦١١٧ أو إرسال إيميل على البريد الإلكتروني: whistleblowing@yahoo.com أو الإبلاغ عبر موقع الشركة على الإنترنت: www.scompany.com وقد وفرت الإدارة العليا مبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه خلال الفترة من ١/١ وحتى ٢٠٢٤/١٢/٣١م كموارد مالية لازمة لدعم قنوات الإبلاغ عن الجرائم المالية.

الهيكل التنظيمي لإدارة الإبلاغ:

تم تعيين رئيساً لمدير إدارة الإبلاغ كمسئول عن مُتابعة نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، وتوظيف ثلاثة من الموارد البشرية لديهم تدريب وخبرة كافية للتعامل مع الأنواع المختلفة من البلاغات بغرض دعم قنوات الإبلاغ عن الجرائم المالية.

تفعيل المُشاركة في الإبلاغ:

لقد قامت إدارة الإبلاغ عن المخالفات بتقديم دورة تدريبية مُدتها ٦ ساعات بعنوان: المُشاركة الفعالة في الإبلاغ عن الجرائم المالية، واستهدفت هذه الدورة تدريب الموظفين داخلياً على الإجراءات الواجب اتباعها في حالة الإبلاغ الداخلي عن وقوع أي جرائم مالية. وقد غطت الدورة المُستهدف العددي بنسبة ١٠٠% حيث تم تقديم الدورة لعدد ١٢٠ موظفاً خلال الفترة من ١/١ وحتى ٢٠٢٤/١٢/٣١م وذلك من إجمالي عدد ١٢٠ موظفاً هم إجمالي عدد العاملين بالشركة بكافة الإدارات. وقد تم نشر سياسة الإبلاغ عن الجرائم المالية على الموقع الإلكتروني للشركة، كما تم تعليق تلك السياسة بمكانٍ بارز في مدخل الشركة وعلى أبواب الإدارات الرئيسية. وقد تم إرسال عدد ١٦٠٠ إيميل هي إجمالي عدد من يتعامل مع الشركة بصفة دورية كالعملاء والموردين وغيرهم بغرض التذكير بكلٍ من: سياسة الإبلاغ عن الجرائم المالية، والإجراءات اللازم القيام بها في حالة الإبلاغ. وقد تم تكرار إرسال هذه الإيميلات التذكيرية بشكلٍ دوري كل ثلاثة أشهر، وذلك بغرض توسيع نطاق المُشاركة في الإبلاغ عن مخالفات الجرائم المالية ليشمل – بالإضافة إلى جميع الموظفين – العملاء، والموردين، وباقي أصحاب المصالح.

الثـــواب والعقـــاب:

ثبت لدى إدارة الإبلاغ عن المخالفات، استخدام الحوافز المالية لتحفيز الموظفين على الإبلاغ داخلياً عن أي جرائم مالية. حيث تم الإعلان لكافة الموظفين عن مكافأة تشجيعية بنسبة ١٠% من قيمة المبالغ المُكتشفة بسبب الإبلاغ، وذلك في حالة صحة البلاغ المُقدم. كما تؤكد إدارة الإبلاغ عن المخالفات على أنه في حالة اكتشاف أي جرائم مالية بالشركة يتم مُعاقبة المُخالفين بالجزاءات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للشركة بعد قيام الشئون القانونية بإجراء التحقيقات اللازمة.

شفافية الإجراءات:

وختاماً تؤكد إدارة الإبلاغ عن المخالفات على اهتمامها بتوصيل نتائج التحقيقات إلى المُبلِّغين – في حالة توافر بيانات وسائل الاتصال بهم – ضماناً لتحقيق الشفافية.

مدير إدارة الإبلاغ عن المخالفات

التاريخ

الاسـم/ .....
٣١ / ١٢ /٢٠٢٤م
التوقيع/ .....

المحور الثالث: الإفصـاح عن تفـعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية من منظور أصحاب المصالح والمـراجـع الداخـلي:

ونتناول في هذا المحور كلاً من: الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية بشأن تفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، وكيفية الإفصاح عن توكيد المراجعة الداخلية على تفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، والآثار المتوقعة للإفصاح عن تفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، وذلك على النحو التالي:

١- الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية بشأن تفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية:

وانطلاقاً من أهمية مفهوم الخدمات التوكيدية Assurance services بصورةٍ عامة؛ حيث يؤكد البعض ومنهم دراسة Arens et al. (2017) على أن الخدمات التوكيدية: "هي خدمات مهنية مُستقلة تعمل على تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرار، ويتم تقديم هذه الخدمات من قبل طرف مُستقل"، وأن الطلب على الخدمات التوكيدية آخذاً في النمو من قبل أصحاب المصالح المختلفين بغرض الحصول على توكيدات بشأن المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية. ويُعرِف معيار التوكيد المهني الدولي (ISAE No. 3000)[٧] التوكيد بأنه: "تكليف يهدف فيه المُمارس Practitioner إلى الحصول على أدلة مُلائمة وكافية من أجل تعزيز نتائج معلومات موضوعٍ ما، مما يزيد من درجة ثقة المُستخدمين المعنيين بخلاف الطرف المسئول"، وهو ما يعني أن التوكيد عبارة عن تقييم لموضوعٍ ما اعتماداً على معايير قياس مُحددة.

وبشأن مفهوم التوكيد من منظور المراجعة الداخلية؛ اتفقت دراسة السيد (٢٠١٥) مع العديد من الدراسات السابقة – ومنها دراسة شحاته (٢٠١٣) – على أن الخدمات التوكيدية هي خدمات ثلاثية الأطراف تشمل كلاً من: الطرف الأول: المسئول عن العملية، والطرف الثاني: القائم بالتقييم وهو المراجع الداخلي، والطرف الثالث: مُستخدم التقييم وهو الإدارة. وهو ما يعني أن الخدمات التوكيدية تتطلب إصدار استنتاج فني محايد، وهو ما يُميزها عن الخدمات الاستشارية والتي تنطوي على تقديم النصح. كما قد خلصت دراسة السيد (٢٠١٥) إلى أن الخدمات التوكيدية هي خدمات تسعى لتوفير التمثيل الصادق وإمكانية الاعتماد على المعلومات المتاحة، وبالتالي فإن إتاحة هذه الخدمات تؤثر إيجاباً على الأطراف المستفيدة من تلك الخدمات.

[٧] معيار التوكيد المهني رقم ٣٠٠٠ International Standard on Assurance Engagements (ISAE No. 3000) والصادر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) والمُعدل عام ٢٠١٥م بعنوان: تكليفات التوكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية.

وبشأن دور وظيفة المراجعة الداخلية تجاه نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، تُشير بعض الدراسات ومنها دراسة Budirahardjo & Baskara (2019) إلى أنه على المراجع الداخلي أن يكون لديه القدرة على التقصي في البلاغات المقدمة إليه، وإجراء التحقيقات اللازمة. وأن المراجع الداخلي بالمنشآت الحكومية يتحمل مسئولية تأمين الإجراءات اللازمة بغرض ضمان تحقيق فعالية نظام الإبلاغ عن المخالفات بما يشمل ضمان سرية المُبلِّغين، وتجنب تضارب المصالح. وأنه يُمكن للمراجع الداخلي الاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات في كشف أي جرائم مالية، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة كأنظمة الشكاوى عبر الإنترنت.

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أنه لا تقع المسئولية التشغيلية النهائية عن إجراءات الإبلاغ عن المخالفات – بما في ذلك الجرائم المالية – على عاتق المراجع الداخلي، ولكنها مسئولية الإدارة العليا (ACCA, 2019). ويُلاحظ أنه في بعض الأحيان لا يتم أخذ مخاوف المراجعة الداخلية في الشركة داخلياً على محمل الجد. وبالتالي قد يضطر المراجع الداخلي إلى توصيل المعلومات خارج الشركة إما عن طريق الإبلاغ عن المخالفات إلى السلطات المختصة أو عن طريق الإفصاح للرأي العام. ويعود الأمر في النهاية إلى قرار مهني من قبل المراجع الداخلي أخذاً في الاعتبار الالتزامات تجاه أصحاب العمل. وتؤكد دراسة Al-Sagheer et al. (2025) على ضرورة أن تُقدم وظيفة المراجعة الداخلية الخدمات التوكيدية اللازمة بشأن مدى فعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المنشآت، بما يُساعد على تحقيق كلاً من: الأهداف التشغيلية والمالية والاستراتيجية، وذلك من خلال تقييم الأنظمة التي وُضعت بغرض تشجيع تنفيذ خططها وسياساتها وإجراءاتها – والتي من بينها سياسة الإبلاغ عن المخالفات – مع ضرورة التأكيد على الالتزام بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة.

وبناءً على ما سبق، نخلص إلى أهمية الدور التوكيدي للمراجع الداخلي بصورةٍ عامة، وكذلك أهمية الدور التوكيدي للمراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية بصورةٍ خاصة. كما نخلص إلى أن خدمة توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، هي خدمة ثلاثية الأطراف تشمل كلاً من: الإدارة العليا ولجنة المراجعة (نظراً لأنهم المسئولون تشغيلياً عن إدارة ومتابعة نظام الإبلاغ عن المخالفات بالشركة)، والمراجع الداخلي (كمُقدم لخدمة التوكيد)، وأصحاب المصالح الداخليين – مثل: مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة – أو أصحاب المصالح الخارجيين – مثل: المستثمرين والمُقرضين وغيرهم – (كمُستفيدين من هذه الخدمة).

٢ـ الإفصاح عن توكيد المراجعة الداخلية على تفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية:

وبشأن تعريف الإفصاح بصورةٍ عامة، تُشير دراسة شبل (٢٠١٩) إلى أنه يُمكن تعريف الإفصاح بأنه: "توفير المعلومات المالية وغير المالية التي تستوفي الخصائص النوعية للمعلومات، وسواء تم الإفصاح عنها بطريقة إجبارية أو اختيارية بهدف مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات". كما تُشير دراسة شبل (٢٠١٩) إلى أن الإفصاح الاختياري هو: "الإفصاح عن المعلومات بما يزيد عما هو مطلوب بموجب القوانين واللوائح السارية والمعايير المحاسبية ومُتطلبات الهيئات الرقابية والمهنية"، وأن هذا الإفصاح له العديد من المزايا والتي من بينها: تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتحسين سمعة الشركة، والمساعدة في اتخاذ القرارات.

وقد هدفت دراسة Rozali et al. (2025) إلى اختبار مدى تأثير إفصاحات المُبلغين عن المخالفات على إدارة الأرباح في قطاع التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٣. ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة ببناء مؤشر للإبلاغ عن المخالفات كأداة لتقييم مدى فعالية إطار عمل عملية الإبلاغ عن المخالفات. كما أكدت دراسة Rozali et al. (2025) على أن معظم شركات التأمين السعودية زادت من جهودها للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات، مما قلل بشكلٍ كبير من مُمارسات إدارة الأرباح. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الأبحاث المستقبلية بأهمية إلقاء الضوء على موضوع الإفصاح سواء الإلزامي أو الاختياري بشأن الإبلاغ عن المخالفات واختبار أثر ذلك على مُمارسات إدارة الأرباح. وانطلاقاً مما سبق نرى أن نوع الإفصاح عن توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية هو إفصاحٌ اختياري.

أما بشأن طبيعة الإفصاح، أوضحت دراسة سلطان (٢٠٢١) أن الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية بصورةٍ عامة يُعتبر إفصاحاً غير مالي، وقد يتضمن المحتوى المعلوماتي للتقرير إفصاحاً كمياً (مثل: عدد سنوات خبرة فريق عمل إدارة المراجعة الداخلية)، وإفصاحاً نوعياً (مثل: وصف موقع وظيفة المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي للشركة). وهو ما نتفق معه، بما يعني أن طبيعة الإفصاح عن توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية تأخذ شكل الإفصاح غير المالي والذي قد يكون كمياً أو نوعياً. وبشأن توقيت الإفصاح، أوضحت أيضاً دراسة سلطان (٢٠٢١) أن الإفصاح عن تقرير المراجعة الداخلية بصورةٍ عامة يجب أن يؤرخ بتاريخ نهاية السنة المالية أو الربع السنوي، ويُنشر مع القوائم المالية، وهو ما نتفق معه أيضاً بشأن توقيت الإفصاح عن توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية.

وبشأن موقع الإفصاح في التقرير المالي، وانطلاقاً من دراسة عبد القادر (٢٠١٨) والتي تُشير إلى أن المعلومات الأخرى المُرافقة للقوائم المالية تُعتبر أحد أوجه الإفصاحات الإضافية في التقارير المالية، والتي تُعرف من المنظور المحاسبي على أنها " إفصاحات أخرى بخلاف القوائم المالية والإيضاحات المتممة". وبالتالي نرى أن مكان الإفصاح عن توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية يكون ضمن المعلومات الأخرى المُرافقة للقوائم المالية.

وعلى مستوى جمهورية مصر العربية، تؤكد دراسة محمد (٢٠١١) على وجود حاجة إلى الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها إفصاحاً عاماً في جمهورية مصر العربية، وذلك من جانب أصحاب المصالح الخارجيين. حيث أوضحت هذه الدراسة أن تقارير المراجعة الداخلية تُمثل مصدراً مُهماً للمعلومات لأصحاب المصالح الخارجيين، فالإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية يترتب عليه تحسين فعالية حوكمة الشركات من حيث تحسين الشفافية لأصحاب المصالح الخارجيين، وزيادة قدرتهم على فهم وظيفة المراجعة الداخلية. وقد اقترحت هذه الدراسة أن يبدأ ذلك الإفصاح بشكلٍ اختياري كأحد المُمارسات الموصي بها كمرحلة سابقة لمرحلة الإلزام بتضمين هذه التقارير ضمن التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها في جمهورية مصر العربية.

ومن الجدير بالذكر، أن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية (٢٠٢٢) تنص في الباب الرابع – الخاص بالحوكمة وحماية حقوق الأقلية – في المادة رقم (٤٠)٨

والخاصة بتقرير مجلس الإدارة، على أن يُعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة، وذلك للعرض على الجمعية العامة. وقد تضمن الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦) في الباب الرابع/ ثانياً ضرورة الإفصاح عن سياسة الإبلاغ عن المخالفات ضمن سياسات الشركة المُفصح عنها.

وبشأن أصحاب المصالح المختلفين المُستفيدين من الإفصاح عن توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، يرى البعض ومنهم دراسة (Fourie & Coetzee 2015) التركيز على منظور أصحاب المصالح الداخليين فقط (مثل: لجنة المراجعة، والمديرين التنفيذيين، والمديرين الماليين). بينما على النقيض يرى البعض ومنهم دراسة كساب (٢٠١٧) ودراسة Grzesiak (2021) ودراسة Al-Qadasi et al. (2025) أن أصحاب المصالح الرئيسيين في المراجعة الداخلية إما أن يكونوا داخليين (مثل: مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة) أو قد يكونوا خارجيين (مثل: المراجعين الخارجيين، والمساهمين، والهيئات التنظيمية)، ونتفق في هذا الشأن مع هذا الرأي الأخير.

٣- الآثار المتوقعة للإفصاح عن تفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية:

وبشأن المردود المتوقع على أصحاب المصالح المختلفين من الإفصاح عن توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية كأحد أشكال الإفصاح عن تقارير وظيفة المراجعة الداخلية بصورةٍ عامة. قامت دراسة Boyle (2012) بإجراء دراسة تجريبية على عدد ١٥٢ مُشاركاً بغرض اختبار أثر الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية لأصحاب المصالح الخارجيين. وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب الدراسة التجريبية حيث تضمنت الحالات التجريبية أربع مستويات لتقرير المراجعة الداخلية وهي: (١) لا يوجد تقرير خارجي صادر عن المراجعة الداخلية – كما هو في ظل المُمارسة الحالية –، (٢) يوجد تقرير خارجي وصفي لأنشطة المراجعة الداخلية، (٣) يوجد تقرير خارجي للتوكيد على الرقابة الداخلية، (٤) يوجد تقرير خارجي وصفي عن أنشطة المراجعة الداخلية مع وجود تقرير خارجي للتوكيد على الرقابة الداخلية. كما تضمنت الحالات التجريبية مستويين لتبعية إدارة المراجعة الداخلية وهما: (١) التبعية لمجلس الإدارة، أو (٢) التبعية للجنة المراجعة. وقد أوضحت تلك الدراسة أن الإفصاح الخارجي بشأن تقارير المراجعة الداخلية يُعتبر إفصاحاً اختياريا تطوعياً قد يتم من خلال الإفصاح على موقع الشركة عبر الإنترنت. وأنه في الوقت الحالي لا يقوم المراجعون الداخليون بالتقرير لأصحاب المصالح الخارجيين؛ إلا أنه قد يُطلب منهم ذلك مما قد يُزيد من حوكمة الشركات، وأن هذا الأمر سيجعل المراجعين الداخليين أكثر تحفظاً في أحكامهم المهنية.

وانطلاقاً من أن موقع الإفصاح عن توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية هو المعلومات الأخرى الواردة بالتقارير المالية المنشورة للشركة كما سبق الإشارة إلى ذلك؛ تؤكد دراسة عبد القادر (٢٠١٨) على أهمية المعلومات الأخرى بالنسبة للعاملين بالشركة كأصحاب مصالح داخليين نظراً لأن المعلومات الأخرى غير المالية قد تُساهم في شعورهم بالاطمئنان على مستقبلهم الوظيفي بالشركة. وبالنسبة لأهمية المعلومات الأخرى بالنسبة للجهات الرقابية والتنظيمية، تُشير دراسة عبد القادر (٢٠١٨) أيضاً على أهمية الإفصاح غير المالي بالنسبة للجهات الرسمية المعنية بالحفاظ على

[٨] **نصت هذه المادة على ما يلي:** "يعد مجلس إدارة الشركة تقريراً سنوياً عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة بها وفقاً للدليل الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦ وذلك للعرض على الجمعية العامة مُلحقاً به تقرير من مراقب حسابات الشركة بشأنه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، على أن يتم عرضهما رفق تقرير مجلس الإدارة المُشار إليه أعلاه، وذلك وفقاً للنموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض".

البيئة والمجتمع، حيث تُساعد هذه المعلومات في تقييم قدرة الشركة على مراعاة البعد البيئي والاجتماعي ومدى استيفاء الشركة للاشتراطات اللازمة.

وبشأن المردود المتوقع على المستثمرين نتيجة الإفصاح عن تقرير توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية كأحد تقارير وظيفة المراجعة الداخلية، هدفت دراسة Holt (2012) إلى اختبار مدى تأثير تقارير المراجعة الداخلية على إدراك المُستثمرين لمصداقية إفصاح الشركات. وقد تكونت عينة هذه الدراسة من عدد ٨٤ طالباً في ماجستير إدارة الأعمال كبدائل للمستثمرين غير المحترفين. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن المستثمرين يرون أن التقارير المالية تكون أكثر مصداقية عندما يقوم الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية بالتقرير لكلٍ من: لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، بدلاً من التقرير إلى المدير المالي. كما تُشير دراسة عبد القادر (٢٠١٨) أن هناك طلباً متزايداً من جانب المستثمرين على المعلومات الأخرى الإضافية في تقاريرها المالية، نظراً لأن القوائم المالية لم تعد كافية لسد احتياجاتهم من المعلومات لتجاهلها للعديد من بنود المعلومات غير المالية.

ورغم أن دراسة Holt (2019) توصلت إلى أن المستثمرين يرون أن الإفصاحات التي تتضمن توكيدات تكون أكثر مصداقية من الإفصاحات التي لا تتضمن توكيدات. إلا أن نتائج هذه الدراسة توضح أن إدراك المُستثمرين لمصداقية الإفصاح يكون أعلى بالنسبة للإفصاح عن تقارير المراجعة الخارجية مُقارنةً بالإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية. وتؤكد دراسة Qaid & Alhamidi (2020) على أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمراجعة الداخلية يُساهم بشكلٍ جوهري في الحد من أثر تكاليف الوكالة، وقلة البيانات، والتي قد تؤثر إيجاباً على قرارات أصحاب المصالح في الشركة. وبالتالي تؤكد هذه الدراسة أيضاً على أن المراجعة الداخلية أداة تحسين تلعب دوراً جوهرياً في نجاح حوكمة الشركات.

وبشأن أثر الإفصاح عن معلومات وظيفة المراجعة الداخلية – والتي من بينها تقرير توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية – على قيمة الشركة، ترى دراسة Erasmus & Coetzee (2018) أن مُسببات فعالية المراجعة الداخلية من منظور أصحاب المصالح الرئيسيين تكون بالتركيز على المعلومات التي تهم كلاً من: مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة. كما أوضحت هذه الدراسة أنه لكي يتم النظر إلى وظيفة المراجعة الداخلية على أنها فعالة؛ فيجب عليها إضافة قيمة لكل أصحاب المصالح بالشركة.

كما تؤكد دراسة Ankudinov (2020) على أن وظيفة المراجعة الداخلية قد تصبح واحدة من أكثر الأدوات القابلة للتطبيق كأداة فعالة في تحسين الأداء المالي، وحماية المستثمرين، وبالتالي فإن للمراجعة الداخلية دوراً في خلق القيمة لدى المساهمين. وقد يرجع هذا التأثير الإيجابي إلى دور وظيفة المراجعة الداخلية في تخفيض كلٍ من: تكاليف الوكالة والمخاطر، وتحسين الكفاءة التشغيلية. وبالتالي فإن الإفصاح عن وجود خدمة المراجعة الداخلية هو بمثابة إشارة إيجابية للمستثمرين بأن هناك حماية أفضل لمصالحهم مما يسُاهم في تعزيز وجذب الاستثمارات للشركة. وعلى النقيض ترى دراسة Erin & Bamigboye (2020) أن الإفصاح عن المخالفات قد يكون له تأثير سلبي على نمو الشركة، واستدامتها، وسمعتها على المدى الطويل.

ومن الجدير بالذكر، أن دراسة Agustina et al. (2025) ركزت على دراسة وتحليل كمية المعلومات بشأن حالات الغش والفساد المُفصح عنها على المواقع الإلكترونية للجامعات الحكومية مُقارنةً بالجامعات الخاصة. وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى للبيانات المُفصح عنها على عدد ٢٥ موقع إلكتروني لجامعات حكومية بالإضافة لتحليل

البيانـات المُفصـح عنهـا علـى عـدد ٢٥ موقـع إلكترونـي لجامعـات خاصـة عاملـة فـي دولـة إندونيسيا. وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الجامعات الحكومية تُفصح عن بياناتها بصدد مكافحة حـالات الغش والفساد بما يضمن تحقيق نزاهة أكثر مُقارنـة ً بالجامعات الخاصـة. وهو ما يعني أن درجة إفصاح الجامعات الحكومية عن جهودها في مجال الوقاية من الفساد – كجـزء مـن التزامهـا بتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة – تتحقـق بدرجـة أكبـر مُقارنـة ً بالجامعات الخاصة.

واستناداً إلى ما سبق، نخلص إلى أهمية الإفصاح عن معلومات وظيفة المراجعة الداخلية، والتي من بينها الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية بصورةٍ عامة، والإفصاح عن توكيدات المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية بصورةٍ خاصة. حيث نرى أن الإفصاح عن ذلك سيُزيد من مدى التزام العاملين بالشركة – في كافة المستويات الإدارية – بالسياسات واللوائح السارية، مما يُقلل من وقوع الجرائم المالية.

كما نخلص إلى أن الإفصاح عن توكيدات المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية سيُزيد من ثقة أصحاب المصالح – سواء الداخليين أو الخارجيين – في ذلك النظام، وبالتالي سيُزيد من إمكانية اعتماد أصحاب المصالح على التقارير المالية المُختلفة. لذلك نرى ضرورة إدراج تقرير توكيد إدارة المراجعة الداخلية على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية ضمن المُرفقات الأخرى للتقارير المالية المنشورة، وذلك بعد تقييم المخاطر المُحتملة على الشركة، واستشارة الإدارة العليا و/أو المستشار القانوني.

المحور الرابع: الخلاصة ومجالات البحث المقترحة:

استهدفت الورقة عرض وجهة نظر أكاديمية ومهنية بشأن الإفصاح عن تفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، وفي سبيل ذلك تم التطرق إلى مفهوم نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، مع توضيح المُمارسات القياسية لتفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، وأهمية الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية بشأن تفعيل نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية، وكيفية الإفصاح عن ذلك سواء فيما يتعلق بنوع الإفصاح أو طبيعته أو توقيته أو موقعه في التقارير المالية أو حتى المُستفيدين من هذا الإفصاح، وأخيراً بيان الآثار المتوقعة من ذلك الإفصاح من منظور أصحاب المصالح المختلفة.

وفي ضوء أهداف ونطاق الورقة البحثية نرى ما يلي:

١- ضرورة إصدار **قانون مصري** يُعزِّز من عملية الإبلاغ عن المخالفات بصورةٍ عامة، وعن الإبلاغ عن الجرائم المالية بصورةٍ خاصة. وفي ضوء ذلك نوصي المُشرّعين في جمهورية مصر العربية؛ بأهمية دراسة تجارب دول العالم المختلفة بشأن قوانين الإبلاغ عن المخالفات، والتي من بينها حديثاً تجربة دول الاتحاد الأوروبي.

٢- ضرورة إنشاء هيئة مهنية مستقلة تتولى تنظيم مهنة المراجعة الداخلية في جمهورية مصر العربية. وفي ضوء ذلك نوصي أيضاً بضرورة إصدار معيار مهني يوضح مسئوليات المراجع الداخلي عند قيامه بالدور التوكيدي بشأن فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية.

٣- ضرورة أن تُلزم الهيئة العامة للرقابة المالية، إدارات الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية بالمساهمة في نجاح فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية. وفي ضوء ذلك نوصي أن يتضمن الهيكل التنظيمي لهذه الشركات إدارة للإبلاغ عن المخالفات، وهي

إدارة مُستقلة تتبع مجلس الإدارة مُباشرةً، وتقوم بالتقرير له بشكلٍ دوري بشأن فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية.

٤- ضرورة عقد الندوات التوعوية الدورية – سواء من قبل الجامعات المصرية، أو الجمعيات المهنية – بغرض زيادة الوعي لدى أصحاب المصالح المختلفين (الداخليين، والخارجيين) بصورةٍ عامة، وبغرض توضيح ماهية خدمة توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية بصورةٍ خاصة.

وأخيراً نرى أن من أهم مجالات البحوث المحاسبية المستقبلية ما يلي:

- أثر **توكيد المراجع الخارجي** على نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية على قيمة الشركة – دراسة تجريبية.
- أثر توكيد المراجع الداخلي على فعالية نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية في **المؤسسات المالية** – دراسة تجريبية.
- دور المراجع الداخلي في مكافحة الجرائم المالية في ظل استخدام **أدوات تحليل البيانات** – دراسة تجريبية.
- أثر قيام المراجع الداخلي **بالدورين الاستشاري والتوكيدي** بشأن نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية على قيمة الشركة – دراسة تجريبية.
- أثر استخدام **تقنيات الذكاء الاصطناعي** على كفاءة المراجع الداخلي بشأن توكيده على نظام الإبلاغ عن الجرائم المالية – دراسة تجريبية.

قـائـمـة المـراجـع:

أولاً: المراجع العربية:

السيد، محمد فوزي. (٢٠١٥). أثر المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة في ظل الإفصاح عن وبدائل إسناد دوريها كوظيفة - دراسة ميدانية وتجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

سلطان، ميادة محمود. (٢٠٢١). دراسة واختبار العلاقة بين درجة التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية الفعلي بمتطلبات جودة وظيفة المراجعة الداخلية والقيمة السوقية لحقوق ملكيتها – دراسة ميدانية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

شبل، منى سليمان محمود. (٢٠١٩). أثر الإفصاح المحاسبي عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على قراري الاستثمار والإقراض – دراسة تجريبية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

شحاته، شحاته السيد. (٢٠١٣). آليات تضييق فجوة التوقعات في مجال المراجعة الداخلية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة انتقادية وميدانية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، ١(٢)، ٦٢٩-٦٨٧.

عبد القادر، داليا السيد عبد الحليم. (٢٠١٨). أثر وفاء مراجعي الحسابات بمسئولياتهم عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على إدراكهم وإدراك أصحاب المصالح لفجوة التوقعات: دراسة تجريبية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

كساب، ياسر السيد. (٢٠١٧). فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية – دراسة مقارنة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في البيئة السعودية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة – كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ٢(١)، ٣٩٣- ٤٦٤.

محمد، حميدة محمد عبد المجيد. (٢٠١١). الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي عن تقرير المراجعة الداخلية لتحسين فعالية حوكمة الشركات. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر بالقاهرة، العدد الثامن، ١-٦٣.

الهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠١٦). إرشادات إعداد تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة.

_____. (٢٠١٦). الدليل المصري لحوكمة الشركات. مركز المديرين المصري. قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٦.

_____. (٢٠٢٢). قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته. نسخة مُحدثة في يونيو ٢٠٢٢.

ثـانياً: المراجـع الأجـنبية:

Adade, F., Betts, T. K., & Sahyoun, N. (2025). The impact of anti-financial crime activities on corporate debt financing choices: trade credit vs. long-term debt. Journal of Financial Crime. Available at: https://doi.org/10.1108/JFC-01-2025-0017 .

Agustina, L., SeTin, S., & Debbianita, D. (2025). University mission statements and anti-fraud disclosures: public vs private universities in Indonesia. Journal of Financial Crime. Available at: https://doi.org/10.1108/JFC-06-2024-0185 .

Ahmed, S., & Ali, M. (2019). Forensic accounting: A case in point for combating financial crimes of Bangladesh. International Journal of Accounting, 4(23), 1-8.

Almakhfor, R. A., & Norton, S. D. (2021). Audit committees in financial institutions in Saudi Arabia: A dichotomy of perceptions of functional independence and the reporting of financial crime. Journal of Financial Crime, 28(4), 1065-1077.

Al-Qadasi, A. A., Ghaleb, B. A., & Qaderi, S. A. (2025). Unlocking the power of internal audit function (IAF) and corporate social responsibility (CSR): enhancing integrated reporting quality in Malaysian companies. Managerial Auditing Journal, 40(1), 1-29.

Al-Sagheer, N. H. A., Al-Hasani, T. S. F., & Al-Maliki, M. K. (2025). Insight and the behavior of internal auditors: an applied research on a sample of internal audit units. Management & Accounting Review (MAR), 24(1), 333-351.

Ankudinov, A. B. (2020). Corporate transparency and internal audit/control as investor protection tools in the Opaque Russian market. Corporate Governance in Central Europe and Russia, Springer, 33-50.

Arens, A. A., Elder, R. J., Beasley, M. S., & Hogan, C. E. (2017). Auditing and assurance services. Sixteenth edition - global edition, Pearson Education Limited.

Association Certified Fraud Examiners (ACFE). (2010). Report to the nation on occupational fraud and abuse. Available at: https://www.acfe.com/fraud-resources/report-to-the-nations-archive .

———————————————. (2016). Report to the nation on occupational fraud and abuse. Available at: https://www.acfe.com/fraud-resources/report-to-the-nations-archive .

Atmadja, A. T., Saputra, K. A. K., & Manurung, D. T. (2019). Proactive fraud audit, whistleblowing and cultural implementation of Tri Hita Karana for fraud prevention. European Research Studies, 22(3), 201-214.

Bana, J. O. (2020). Impact of forensic accounting investigation on public sector financial crimes in Nigeria. Bingham University Journal of Accounting and Business (BUJAB), 1(1), 261-268.

Bonny, P., Goode, S., & Lacey, D. (2015). Revisiting employee fraud: Gender, investigation outcomes and offender motivation. Journal of Financial Crime, 22(4), 447-467.

Boyle, D. M. (2012). The effects of internal audit report type and reporting relationship on internal auditors' risk judgments. Doctoral dissertation, The Coles College of Business – Kennesaw State University. Available at: https://www.researchgate.net/publication/264891354_The_Effects_of_Internal_Audit_Report_Type_and_Reporting_Relationship_on_Internal_Auditors'_Judgments .

Brown, A. J., Vandekerckhove, W., & Dreyfus, S. (2014). The relationship between transparency, whistleblowing, and public trust. Available at: https://www.whistlingwhiletheywork.edu.au/wp-content/uploads/2016/02/Brown-et-al-2014-Transparency-Whistleblowing-Public-Trust.pdf .

Budirahardjo, R., & Baskara, S. A. B. (2019). Revitalizing and strengthening the role of APIP in building strong tone at the top as an effort to prevent corruption in Indonesia. Asia Pacific Fraud Journal, 4(2), 139-149.

Da Silva, G. R., & De Sousa, R. G. (2017). The influence of the anonymous whistleblowing channel on accounting fraud detection in organizations. Journal of Accounting and Organizations, 30(2017), 46-57.

Dote-Pardo, J. S., & Severino-González, P. (2025). Economic and financial crimes: evidence from the literature in emerging markets. Journal of Money Laundering Control. 28(2), 253-274.

Erasmus, L., & Coetzee, P. (2018). Drivers of stakeholders' view of internal audit effectiveness. Managerial Auditing Journal, 33(1), 90-114.

Erin, O., & Bamigboye, O. A. (2020). Does whistleblowing framework influence earnings management? An empirical

investigation. International Journal of Disclosure and Governance, 17(2), 111-122.

Fourie, H., & P. Coetzee, I. (2015). Stakeholders' perceptions on the association between ERM structures and internal auditing's contribution towards risk mitigation. South African Accounting Association 2015 Biennial Conference. Available at: https://www.researchgate.net/publication/281584355 .

Gao, L. (2017). Review of whistleblowing studies in accounting research examining corporate internal whistleblowing policy. Doctoral dissertation, Virginia Commonwealth University, VCU Scholars Compass. Available at: https://scholarscompass.vcu.edu/etd/4762/ .

Groenewald, L. (2020). Whistleblowing Management Handbook. The Ethics Institute (TEI), Pretoria, South Africa.

Grzesiak, L. (2021). An internal audit expectation gap in Poland. Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, Sectio H Oeconomia, 55(3), 37-50.

Guthrie, C. P., & Taylor, E. Z. (2017). Whistleblowing on fraud for pay: Can I trust you?. Journal of Forensic Accounting Research, 2(1), A1-A19.

Harrison, R. (2025). Corruption and Financial Misappropriation in Nigeria: The Decline of Whistleblowing and Its Impact on Education Policy. Available at: http://www.researchgate.net/publication/388272656 .

Henriksson, K. (2019). Organisational whistleblowing – financial crime tops the list of reports. Available at: https://whistleb.com/blog-news/organisational-whistleblowing-financial-crime-tops-the-list-of-reports/?utm_source=Mondaq&utm_medium=syndication&utm_campaign=LinkedIn-integration.

Holt, T. P. (2012). The effects of internal audit role and reporting relationships on investor perceptions of disclosure credibility. Managerial Auditing Journal, 27(9), 878-898.

————. (2019). An examination of nonprofessional investor perceptions of internal and external auditor assurance. Behavioral Research in Accounting, 31(1), 65-80.

International Compliance Association (ICA). (2021). What is financial crime?. Available at: https://www.int-comp.org/careers/your-career-in-financial-crime-prevention/what-is-financial-crime/ .

Kalyanasundram, S. N., & Norkhazimah, A. (2020). Board characteristics and extensiveness of whistleblowing policy among Malaysian public listed companies. The Ninth International Economics and Business Management Conference, European Proceedings of Social and Behavioural Sciences (EpSBS), 150-158.

Kontogeorgis, G. (2025). Whistleblowers and their role in the fight against corruption. Problems in protecting whistleblowers and suggestions for improvement. International Multilingual Journal of Science and Technology (IMJST), 10(2), 8090-8093.

Lee, Y. G. (2014). The use of whistle-blowing to detect fraud. Doctoral dissertation, The Australian National University. Available at: https://openresearch-repository.anu.edu.au/bitstream/1885/150101/2/b36002306_Lee_Y_G.pdf .

Masclet, D., Montmarquette, C., & Viennot-Briot, N. (2019). Can whistleblower programs reduce tax evasion? Experimental evidence. Journal of Behavioral and Experimental Economics, 83, 2-41.

Merivale, J. (2020). Whistleblowing. BDJ in Practice, 33(7), 24-24.

Miceli, M. P., & Near, J. P. (1988). Individual and situational correlates of whistle-blowing. Personnel Psychology, 41(2), 267-281.

Namazi, M., & Ebrahimi, F. (2017). A study of accountants' whistle-blowing intention: Evidence from Iran. International Journal of Business Governance and Ethics, 12(4), 349-373.

Near, J. P., & Miceli, M. P. (2016). After the wrongdoing: What managers should know about whistleblowing. Business Horizons, 59(1), 105-114.

Qaid, M. M., & Alhamidi, M. A. (2020). The profession of internal audit function in the governance and management of companies in the Republic of Yemen. IJRAR, 7(2), 972-981.

Rahmatian, A. (2019). Electronic money and cryptocurrencies (Bitcoin): Suggestions for definitions. Journal of International Banking Law and Regulation, 34(3), 115-121.

Resimić, M. (2021). Institutional arrangements for whistleblowing: Challenges and best practices. Transparency International. Available at: https://n9.cl/vturp .

Rozali, N. H., Ahmad, A. N., Dahlal, N. M., Yusoff, N. M., & Halim, M. W. (2025). Exploring factors behind whistleblowing intention among employees in the Malaysian halal food manufacturing sector. Journal of Risk Financial Management, 5(1), 59-71.

Standards Australia International. (2003). Whistleblower protection programs for entities (AS8004-2003). Sydney: SAI Global. Available at: https://www.aph.gov.au/parliamentary_business/committees/house_of_representatives_committees?url=laca/whistleblowing/subs/attachmenta16.pdf .

The Association of Chartered Certified Accountants (ACCA). (2019). Internal Audit's role in whistleblowing. Available at: https://www.accaglobal.com/hk/en/member/discover/cpd-articles/governance-risk-control/ias-role-in-whistleblowing.html .

The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2015). Assurance engagements other than audits or reviews of historical financial information, ISAE No. 3000 (revised). Available at: www.ifac.org/system/files/publications/files/ISAE%203000%20Revised%20-%20for%20IAASB.pdf .

The International Federation of Accountants (IFAC). (2019). EU directive on whistleblower protection. Accountancy Europe. Available at: https://www.accountancyeurope.eu/publications/eu-directive-on-whistleblower-protection/ .

Trozze, A., Davies, T., & Kleinberg, B. (2022). Explaining prosecution outcomes for cryptocurrency-based financial crimes. Journal of Money Laundering Control. Available at: https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10141126/1/JMLC_2021_Accepted.pdf .

Vandekerckhove, W., & Lewis, D. (2011). Whistleblowing and democratic values. The International Whistleblowing Research Network. Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1998293#page=70 .

———————, Fotaki, M., Kenny, K., & Özdemir Kaya, D. D. (2025). Signaling trustworthiness of internal whistleblowing channels in organizations: temporality matters!. Organization Studies. Available at: https://doi.org/10.1177/01708406251317262 .

Villoria, M. (2021). Good governance and corruption in Latin America.
The Emerald Handbook of Public Administration in Latin America, Emerald Publishing Limited.

Wiwoho, J., Kharisma, D. B., & Wardhono, D. T. K. (2022). Financial crime in digital payments. Journal of Central Banking Law and Institutions, 1(1), 47-70.